المستقبل
AL-MUSTAQBAL
المستقبل - الجمعة ١١ تموز ٢٠٠٨ م - ٨ رجب ١٤٢٩ هـ

طالبت بتسريع «ليبان تيليكوم» ونفت الخلاف حول الصلاحيات

«الهيئة المنظمة للاتصالات» ترد على نقابة «أوجيرو»: نأمل مزايدة عالمية قريبة للخلوي و«الحزمة العريضة»

ردّت «الهيئة المنظمة للاتصالات» (TRA) على المؤتمر الصحافي الأخير لرئيس نقابة موظفي ومستخدمي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في لبنان «أوجيرو» جورج أسطفان، والذي عقّب فيه على رؤية الهيئة وخططها وبرنامجها لتحرير قطاع الاتصالات.

وفي هذا السياق، أعلنت الهيئة، في بيان أمس، أنها دعت خطياً وزارة الإتصالات وهيئة «أوجيرو» إلى إبداء الرأي والتعليق على المسودة المطروحة لبرنامج التحرير، بصفتهما المشغل الوطني الأبرز، غير أنها لم تتلقَ أي رد رسمي لا خلال فترة الاستشارات ولا بعد انتهائها، بالرغم من دعواتها المتكررة لهما بالمشاركة الفعالة.

وذكرت الهيئة بالمادة ٥٠ من قانون الاتصالات رقم ٢٠٠٢/٤٣١، والتي تعنى بإنتقال كافة الصلاحيات التنظيمية من الوزارة إلى الهيئة فور مباشرة عملها، مؤكدة عدم وجود أي خلاف قانوني حول صلاحياتها في تنظيم القطاع.

كما أكدت الهيئة أنها تشارك نقابة موظفي القطاع في المطالبة بالإسراع في إنشاء شركة «إتصالات لبنان» (Liban Telecom)، وأشارت إلى أن هذا الموضوع خارج إطار الصلاحيات التي منحها إياها قانون الاتصالات رقم ٢٠٠٢/٤٣١، ويبقى من صلاحيات مجلس الوزراء حصراً.

وإذ أملت إعادة إطلاق عملية مزايدة الخلوي العالمية قريباً جداً، وأكدت عزمها على إطلاق مزايدة عالمية في القريب العاجل لمنح تراخيص «الحزمة العريضة» (Broadband)، لفتت الهيئة إلى أن هدفها يبقى أولاً وأخيراً توفير آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال خدمات الاتصالات بأسعار تنافسية مخفضة لأوسع شريحة ممكنة من الشعب اللبناني.

وأوضحت الهيئة أن «برنامج تحرير قطاع الاتصالات» هو مسودة طُرحت للتشاور العام في ٧ نيسان (أبريل) ٢٠٠٨، ونشرت على موقع الهيئة الإلكتروني، تشجيعاً لمشاركة أكبر عدد من المعنيين في القطاع، وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية الاستشارات العامة التي تشكل جزءاً جوهرياً من العملية التنظيمية، وهي الوسيلة التي تمكّن الناس والمؤسسات المتأثرين بقرارات الهيئة من التفاعل معها وإبداء الرأي في ما تفعله الهيئة ودوافعه».

وقالت إنها دعت خطياً وزارة الإتصالات وهيئة «أوجيرو» إلى إبداء الرأي والتعليق على المسودة المطروحة، بصفتهما المشغل الوطني الأبرز، وكان من الضروري أن يسعى المسؤولون في هاتين المؤسستين إلى تأمين مشاركة أكبر عدد من كوادرهما في عملية الاستشارات الجارية، وتحضير الرأي العلمي المبني على المعطيات المتوافرة لديهم ووجهة نظرهم في المسودة المطروحة».

وأضافت: يسر الهيئة أن يصلها، ولو عبر الإعلام، رأي نقابة الموظفين بمسودة «برنامج تحرير قطاع الاتصالات»، وتؤكد أنها ستأخذ التعليقات الواردة فيه بعين الاعتبار، كما تفعل عادة مع كافة الردود التي تردها، علماً أن عدد كبير من المشغلين والمستثمرين والمعنيين في سوق الاتصالات، في لبنان وخارجه، قد شاركوا بفعالية في عملية الاستشارات، وعلماً أن الهيئة تراجع كافة الردود التي تصلها وتدرسها وتجري التعديلات في ضوء ما تقتضيه مصلحة البلد، قبل أن تصدرها في صيغتها النهائية».

وذكرت الهيئة بالمبادىء التي تؤمن بها وتطبقها منذ تأسيسها، وأعربت عن أملها بإعادة إطلاق عملية مزايدة الخلوي العالمية قريباً جداً، وأكدت عزمها على إطلاق مزايدة عالمية في القريب العاجل لمنح تراخيص الحزمة العريضة. وأكدت ثقتها بأن هذه العملية ستؤمن للبنان استقطاب الاستثمارات اللازمة لإنشاء منصة ألياف بصرية (Fiber optic) لنقل وربط المعلومات بين كافة المناطق ضمن تغطية وطنية شاملة، مع ترابط وسعات دولية تلبي حاجة السوق اللبنانية، ومع خدمات ذات جودة عالية معتمدة على تقنيات حديثة يفتقدها للأسف لبنان وتتوافر في بلدان أخرى، لمصلحة كافة جميع مقدمي الخدمات في لبنان، ولمصلحة المستهلك اللبناني أولاً وأخيراً.

وقالت الهيئة، من خلال الأنظمة والخطط التي تضعها، إنها تقوم بتطبيق قانون الاتصالات الذي نص في مادته الأولى على مهمة واضحة وصريحة، ألا وهي «تنظيم قطاع الاتصالات على الأراضي اللبنانية، وقواعد تحويله أو تحويل إدارته كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص، بما في ذلك دور الدولة في ذلك القطاع».

ولفتت أخيراً إلى أن «مسودة برنامج تحرير قطاع الاتصالات أتت لشرح تصور الهيئة لكيفية تحرير القطاع وجعله أكثر تنافسية، بشكل يسمح للبنان باللحاق بركاب التطور التقني وبإعادته إلى موقعه الرائد في عالم الإتصالات بعد أن تأخر لسنوات عديدة بسبب الصعوبات التي واجهته حتى تاريخه».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"